لأنه يرفع الزنا به وقد استغناء عن ثبوت شعبان إذا اقتتلت
كل فئة على تأويل وقد لا تكون الطائفتان كذلك
إذا خرج بعض أهل العدل على بعض فإنهم يتوارثون كما
توارث أهل العدل وصيرا لهم الفيء والخمس قولهما واحد
فصار الخلاف تأويل الفريقين وقد قيل إنهم لا يتوارثون
وقيل إن الفئة العادلة الباغية الباغية وهذا قول الفقهاء
وقال الأصم ابن علية قال لصوص وقوان لصا آخر وجاء
على قتل أخيه أو أبيه وقال له لو قتلته أو أنا قتلته قبلت
شهادته لأن القاتل لا يكون إلا مخبرا بالحق وهو مسلم
جلد الميت لأن عمر كان يجلد الموتى وإن كان الزاني متوارثين
وكان يلاعن قائلا بالزنا قال الشيخ أبو حامد ابتداء نفله
البيهقي فيما قال في القديم قال الأول قال الإمام وهذا
سمعيل القاضي إنما منع قاتل الخطأ والميراث لأجل
العقل لأنه فصل وإن استعجل الميراث بغير وجه وهو معنى
قول بعضهم إنه استعجل الحق قبل أوانه وهو منهي عن ذلك
والقصاص فإن منع الإرث قياسا على من منع الميراث لأنه مبني
أن القاتل قطع أهل المقتول أعلى من منع الإرث لأنه

السنة أن المقتول مات بأجله لأن يقع الجواب على قول من يقول
إليه انتقلت الملكة منع إرثه فلأن لا تمنع الملكة أولى
يستعجل أي باعتبار السبب كما إذا أوصى لقاتله ثم قتله
موته من أجل السنة وهو يعم بالملكة إشارة إلى وقوع الإشكال
وتيسير الملكة بكونه سببا لا أنه استعجل حقيقة وهو ما
منع قاتل الخطأ من إرث الدية فقط منعا لأغراض الحي
عن بعض الورثة إذ يصير الغرماء قاتل الخطأ من الدية ثلاثة
أوجه الخمس مما كانت والجبهة عليه وكانت
عنه تؤدى كما لو أتلف إنسان شيئا وجب عليه لتغريمه
الثاني أن القصاص عوض عن العقل كما أن الدية عوض
عن العقل وقد رفع الإجماع أنه لا يرث من القصاص فكذلك
لا يرث من الدية الثالث أن قاتل العمد لا يرث للأنه سبب
الميراث كذلك قاتل الخطأ لا يرث من الدية لأنه سبب
وقيل لأن الله تعالى وصف الدية بكونها مسلمة فإذا
ورث منه نقص عن معنى الإسلام فكمل فضله الثاني إذا
أثبت المقتول القاتل ممن أولى المقتول بها أو بعضها أنه توجب
القاتل إرث الدية لم يرث منه بل القتل فإن القاتل لا يرث منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)